2008/6/28

اقتصاد السوق الاجتماعية في لبنان:
تسوية ممكنة؟

عبد الحليم فضل الله

يتيح اقتصاد السوق الاجتماعية تحقيق تسوية بين فريقين، فريق يدعو إلى إطلاق حبل الحريات الاقتصادية على غاربه، دون قيود باتت مألوفة حتى في الليبراليات العاتية، وآخر يظن أن كسر تقاليد السوق وتضخيم دور الدولة شرطان لا غنى عنهما للتغلب على الأزمات والعبور نحو التنمية. ويمتلك كلا الطرفين جزءاً من الحقيقة فالحريات الاقتصادية بالشكل الذي مورست به في لبنان ألحقت أذى جسيماً بهياكل الاقتصاد، لكنها بالمقابل حفظت له تألقه في الحقبة التي كانت تسير فيها اقتصادات المنطقة بخطى متثاقلة وبطيئة.

وفضلاً عن التجديد الأيديولوجي الذي يتضمنه هذا التحول نحو نظام السوق الخاضعة للضبط الاجتماعي، فإنّ من شأنه أن يفتح المجال أمام تحقيق مكاسب أخرى، من بينها أولاً؛ تنظيم الفوضى والتخلص من الاقتصاد العشوائي الذي يمنع لبنان من أن ينضم إلى الفئة العليا من الدول متوسطة الدخل، وثانياً؛ تكييف السياسات الاقتصادية مع التحولات التي عرفها لبنان، وأعادت توزيع القوى داخل مجتمع إنتاج الثروة فيه، فعززت تأثير العناصر التي تكتسب قوتها من الارتباط بالاقتصاد العالمي وباقتصاديات النفط، وزادت من أهمية ذلك الجزء من الدخل غير المرتبط بالإنتاج. وثالث تلك المكاسب استيعاب نتائج الحروب والتهيؤ للأزمات المحتملة.

إن المزج بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي لنظام السوق هو في صلب اهتمام الباحثين عن انتظام جديد للاقتصاد الوطني، فالمبادرة الفردية ساعدت على إنعاش ميزات البلد وخصائصه، وساهمت في إبعاده عن الدائرة الضيقة للدول الفاشلة، لكنها لم تستطع وحدها توليد زخم تنموي كاف لديمومة النمو والاستقرار، وبدا واضحا أنها بحاجة إلى جهود مشتركة وروح جماعية مساندة، طالما افتقر إليها هذا البلد.

كيف يمكن لنظام السوق الاجتماعية أن يعبر عن نفسه في لبنان؟ والى أي مدى يمكن التوسع فيه؟

نميل هنا إلى اعتماد تعريف موسع للسوق الاجتماعية يقع على تقاطع محورين: محور الحرية الاقتصادية والاستقرار، ومحور العدالة والفعالية، ويأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأربعة التالية:1- توسيع هامش المنافسة إلى أبعد مدى ممكن، مع التركيز على مكافحة الاحتكارات المرتبطة بالخارج 2- تأمين فرص متكافئة لكل القطاعات والأطراف والوحدات المشاركة في النشاط الاقتصادي دون تمييز. إنّ أول ما يعنيه ذلك هو تنقية النشاط الاقتصادي من بؤر الضغط وتحريره من سطوة مراكز النفوذ.3- احتفاظ الدولة بما يكفي من الأدوات التي تتيح لها التدخل حينما تتعثر آليات السوق، أو عندما تعجز عن تحقيق الأهداف الوطنية العامة. 4- ضمان

الوصول للخدمات الأساسية بالشروط والأسعار والجودة المناسبة، لتحقيق مستوى متفق عليه للرفاهية الشاملة.

من الصعوبة بمكان تصور اتفاق اللبنانيين على هذه المبادئ، نظراً إلى الإجماعات التي تتطلبها، والمستبعد حصولها في ظلّ الأوضاع الراهنة و الضغوط الخارجية التي يتم ممارستها على خلفية الأزمة، **مع ذلك فإنّ بوسعهم مناقشة الشروط والقضايا التالية التي يطرحها الاقتصاد الاجتماعي:**

أولا: الاتفاق على حدود مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك من ضمن خيارات عدة: المشاركة المباشرة في عمليات الإنتاج، الإشراف والتوجيه، الرقابة والتنظيم، الحياد التام، القيام بدور الملجأ الأخير في الأزمات.. وهذه الخيارات ليست متنافسة بل يمكن اعتبارها عناصر ثابتة في مزيج من السياسات، لكن بنسب متغيرة باختلاف المراحل و تبدل الظروف.

ثانياً: تحديد الآليات الواجب اعتمادها لانتقاء الأهداف ووضع نظام الأولويات. القاعدة الذهبية هنا هي ضمان تحقيق مصالح كل الأطراف، وتلافي أخطاء السنوات الماضية التي أغلقت قنوات توزيع المكاسب بين القطاعات المشمولة بالرعاية وتلك المحرومة منها، ومنعت بالتالي من تصريف الاحتقانات المنتشرة داخل هياكل الاقتصاد.

ثالثاً: إصلاح السياسات الاجتماعية؛ فالإنفاق الاجتماعي يتميز بالوفرة (أكثر من ثلث النفقات العامة)، لكنه يعاني من قلة الكفاءة وضعف الفعالية. يستدعي هذا الإصلاح طرح المسائل الصعبة دون تردد مثل: مراجعة تجربة الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الصحة، ترتيب الأولويات في الحقل التربوي بين رفع مستوى التعليم وربطه بسوق العمل وبين مكافحة التسرب وزيادة عدد المقاعد المدرسية..، والمفاضلة بين التمتع بتحويلات المغتربين أو استرداد الطاقات المؤهلة المهاجرة، لاستثمار طاقاتها في الداخل...

رابعاً: الرد على الأسئلة المتصلة بتحديد المفاهيم، مثلاً: ما هو مستوى الرفاهية الذي يمكن تحقيقه في هذه المرحلة؟ وما لذي تعنيه الخدمات الأساسية هل تقتصر على الصحة و التعليم أو تشمل خدمات أخرى تقتطع حصصاً متزايدة من ميزانية الأسرة مثل الاتصالات والكهرباء والنقل والسكن؟ وما هو الفرق بين المساعدة والمعونة من جهة و بين الحماية الاجتماعية وتلبية الحاجات الأساسية من جهة ثانية؟ ...

خامساً: تحديد دور المؤسسات الدولية المعنية بدعم لبنان، على نحو يتم فيه الفصل بين الإصلاح والمعونات، وتصبح معه السياسات الاجتماعية والخطوط العامة للرفاهية الاجتماعية غير خاضعة لشروط المانحين.

سادساً: الجمع بين العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية. إن تحقيق معدلات عالية من النمو وتخطي عتبات مرتفعة للتنمية أمران ضروريان لحل معضلة تمويل برامج الحماية والرفاهية الاجتماعيين، وتخفيض كلفة التدخلات الحكومية.

يتطلب اقتصاد السوق الاجتماعية فيما يتطلبه جهوداً مكثفة على الصعد المختلفة، لكن يتعذر الوصول إليه من دون طريق سياسي لا بد من سلوكه لاتخاذ القرارات الرئيسية، وفي مقدمها معالجة القصور البيروقراطي، وتنشيط عمل المؤسسات العامة التي تتعرض لإحباط متعمد، وإيلاء المنتجين ما يستحقونه من رعاية، ومكافحة الفساد،... على أن يسبق ذلك، تبني مقاربة أكثر وضوحاً للعلاقة بين العدالة والكفاءة، و بين الفضائين السياسي–الإداري والاقتصادي–الاجتماعي.